مجلة كلية بلاد الرافدين الجامعة

مجلة انسانية نصف سنوية تصدر

عن كلية بلاد الرافدين الجامعة

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Sciences (BAJHSS)

العدد: الاول

السنة: 2021

The role of commercial banks in revitalizing the Iraqi economy

Thaer Sadoon

Diyala University, Diyala, Iraq.

*Corresponding author: **thaer_sadoon@yahoo.com**

Received 25- Jun- 2020, Accepted 15 – July - 2020, Published 25 – Jan – 2021.

Abstract:

This study aims at investigating the nature of commercial bank activity in Iraq in 2015 and its effect on the variables of economic activity. The study seeks to start from the hypothesis that the role of commercial banks in Iraq is weak and affects the economy of the state. The study reached at the most important results. The rate of the importance of bank capital to total local income is 5.3% the rate of investment and credit of private sector to total local income with current prices are 6.8% and 9.4% respectively which is a small portion. The most important recommendations proposed by the researcher are reevaluating funding policy instruments through balancing the income and risk to encourage credit funding orientation. Regulating promissory credit and regulating its payments. Also, adopting new models for funding infrastructure projects.

Key words: Commercial Bank, Bank Credit, Economic Activity.

دورالبنوك التجارية في تنشيط الاقتصاد العراقي

ثائر سعدون محمد
thaer_sadoon@yahoo.com
جامعة ديالى ،32001، ديالى ، العراق

الخلاصة:
يهدف البحث الى أستقراء طبيعة أنشطة المصارف التجارية في العراق عام 2015 و تأثيرها على متغيرات النشاط الاقتصادي، وينطلق البحث من فرضية مفادها تدني دور المصارف التجارية العراقية بالتأثيرفي أقتصاد البلد، وتوصلت الدراسة الى أهم الأستنتاجات حيث بلغت نسبة أهمية رؤوس أموال المصارف الى الناتج المحلي الأجمالي 5.3% ونسبة الأستثمارات وائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مايقارب 6.8% و9.4 % على التوالي ، وهي نسب قليلة ، ومن اهم التوصيات التي قدمها الباحث هي اعادة تقييم ادوات السياسة النقدية من خلال خلق توازن بين العائد والمخاطرة لتشجيع التوجه نحو الائتمان النقدي، تنظيم الائتمان التعهدي ووضع الية تنظم منحه، تبني نماذج جديدة لتمويل مشروعات البنية التحتية.
الكلمات المفتاحية: المصارف التجارية ، الائتمان المصرفي ، النشاط الأقتصاي.

المقدمة

يعد النظام المصرفي احد أهم مجالات الاقتصاد الوطني لأي دولة، اذ تؤدي البنوك دورا هاما في السوق ذلك أن تطور اقتصاد السوق القائم على المنافسة الحرة، أمر لا يمكن تصوره دون نوعية عالية ومتنوعة من الخدمات المصرفية، وعليه فإن الجهاز المصرفي هو أحد العناصر الاقتصادية الهامة فهو مرآة عاكسة للتنمية الاقتصادية من خلال استعماله لتقنيات أكثر فعالية لعرض النقود والتحكم في عناصر الاقتصاد بهدف المساهمة في انجاز برامج القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي فالبنوك هي المعبر فعلا عن تقدم النظام الاقتصادي أو تقهقره. ان البحث يهدف الى أستقراء طبيعة أنشطة المصارف التجارية في العراق لعام 2015، وتأثيرها على متغيرات النشاط الاقتصادي، وينطلق البحث من فرضية تدني دور المصارف التجارية في العراق بالتأثيرفي أقتصاد البلد بحكم واقعها وطبيعة عملها كونها لا تزال مقيدة بالعديد من القيود ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم البحث الى اربعة مباحث يتضمن المبحث الأول منهجية البحث فيما يتناول المبحث الثاني نظرة عامة حول المصارف التجارية – تعريفها – وظائفها، اما المبحث الثالث تضمن الجانب العملي للدراسة المتمثل بدراسة وتحليل الانشطة المصرفية للمصارف التجارية العراقية لعام 2015، وخصص المبحث الاخير من البحث للأستنتاجات والتوصيات التي قدمها الباحث.

ان المصارف التجارية من المؤسسات المالية ذات الأهمية البالغة لاي نشاط اقتصادي وتمثل احدى حلقات النظام المالي للبلد وانعكاسا لانظمته الاقتصادية والتجارية والمالية كما تعد احدى بوابات تشجيع المستثمرين وجلب روؤس الاموال والتي يمكن ان تحقق من خلال تنظيم ومعالجة الشؤون الاقتصادية بالتنسيق مع مختلف القطاعات ذات العلاقة، وفي ظل الاوضاع الحالية للعراق يمكن عرض مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الأتي:

- ما دور المصارف التجارية في تنشيط اقتصاد البلد ؟

وتركزت اهمية البحث على مسؤولية المصارف التي اصبحت اكبر من ذي قبل لتنشيط قطاعات الاقتصاد المختلفة عن طريق التمويل او الاستثمار لكي تسهم من خلال مسؤوليتها الاجتماعية في التقليل من حالات الفقر والبطالة . وكان الهدف من البحث هو استقراء طبيعة أنشطة المصارف التجارية في العراق عام 2015، وبيان دورها على متغيرات النشاط الاقتصادي. وينطلق البحث من فرض مفاده تدني دور المصارف التجارية العراقية في أقتصاد البلد بحكم واقعها وطبيعة عملها كونها لا تزال مقيدة بالعديد من القيود ذات الطابع الاقتصادي والسياسي. تناول البحث جميع المصارف التجارية العراقية لأجراء الجانب العملي كحدود مكانية ، اما الحدود الزمانية فتم الاعتماد على البيانات لعام 2015. سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة القوانين والتعليمات والمراجع والمصادر والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث، فضلا عن جمع الملاحظات والبيانات وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة.

لمبحث الثاني :نظرة عامة حول البنوك التجارية:

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه .ولمعرفة ماهية البنوك تناول هذا المبحث تعريفات البنوك ووظائفها التقليدية والحديثة.

اولا: تعريف البنوك التجارية :

يقصد بالنظام المصرفي بانه مجموعة من المصارف العاملة في احد البلدان ويختلف بالهيكلية التركيبة من بلد الى بلد اخر، ويتضمن هذا النظام الية توزيع فروع المصارف وكذلك ملكية كل مصرف (القزويني ، 2000 : 36). ايضا يتكون النظام المصرفي لأي دولة من الدول من عدة مصارف فرعية مختلفة التخصصات والادوار المناطة بها. ، والرغبة في خلق هياكل تمويلية منقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع، في كثير من دول العالم يتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي ، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك. البنوك التجارية تمثل القسم الأكبر في النظام المصرفي (سلطان ، 1993 : 10).

وتأتي في الدرجة الثانية في التسلسل يعد البنك المركزي الذي يباشر عليها الرقابة ويؤثر في قدرتها على خلق نقود الودائع وتعد المصارف التجارية احدى اهم واقدم المؤسسات المالية الوسيطة ، وظيفتها الاساسية قبول الودائع الجارية و التوفيروالأجل من الافراد و المشروعات والادارات العامة ، واعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم و بقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية وهناك العديد من تعاريف البنوك التجارية نذكر منها :

تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل(بن هاني ، 2003: 206).

وفي هذا التعريف إشارة إلى أن البنوك التجارية تتعامل مع جميع القطاعات ومواردها الأساسية هي الودائع، وإن جل معاملاتها في الأجل القصير .وتعرف أيضا على أنها مؤسسة مالية مستقبلة للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم والتسبيقات على الحساب الجاري وتسبيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود، وذلك عن طريق القروض التي تمنحها(Silem , Albertini ,1995 : 60).

ويشترك هذا التعريف مع سابقه على أنها مؤسسة مالية مهمتها الأساسية قبول وتقديم القروض، وأضاف بأنها تقوم بخلق النقود، وهي ميزة تتميز بها البنوك التجارية .

كما تعرف بأنها: عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لنقود الودائع (شيحة ، 1981 : 191).

ونجد أن هذا التعريف يزيد عن سابقه في أن البنوك التجارية هدفها الأساسي هو تحقيق أعلى ربح مع المحافظة على السيولة لمواجهة السحوبات .

ويمكن تعريفها أيضا على أنها إحدى أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الأفراد والمؤسسات (أبو حمد ،2002 :19)، أي تعبئة ادخار المودعين تحت صفة الودائع، وإعادة استخدامها في عمليات الاقتراض قصير الأجل (Gauchon , 1994: 3).

نلاحظ أن هذا التعريف أضاف أن البنوك التجارية مؤسسات وسيطة تقوم بحلقة الاتصال بين المقرضين والمقترضين.

ومن التعاريف السابقة للمصارف التجارية يمكن أن يستشف ما ياتي :

1- أن المصارف التجارية تقبل جميع انواع الودائع ، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم ، فهناك الودائع الجارية ، والتوفير ، ولأجل ، وشهادات الايداع التي تمثل فرص استثمارية قصيرة لأجل .
2- أن المصارف التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن ، أي انها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الاخرى ولا على فئة معينة من الافراد دون الاخرى .
3- تمنح المصارف التجارية انواع مختلفة من القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الاجل ، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين.
4- تتمتع المصارف التجارية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية .
5- يمكن للمصارف التجارية أن تقدم خدمات مصرفية متنوعة .

فبجانب الخدمات المصرفية التقليدية (قبول الإيداعات و منح القروض) يمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الألية ، ودرأسات الجدوى والاستشارات المالية ، والخدمات الشخصية للزبائن ، وغيرها .

المبحث الثالث :الجانب العملي

أنشطة المصارف التجارية العراقية لعام 2015

اولا: هيكلية القطاع المصرفي العراقي :

بلغ عدد المصارف العاملة في العراق بنهاية العام 2015(57) مصرفا، شملت 7 مصارف حكومية (تتوزع بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة) و50 مصرفا أهليا (خاصا)، وهذه الأخيرة تنقسم إلى 24 مصرف تجاري محلي، و8 مصارف إسلامية، و18 مصرف أجنبي. تدير المصارف العراقية الحكومية شبكة فروع بلغت 397 فرعاً داخل العراق و8 خارجه (نهاية العام 2015). في المقابل، كان لدى المصارف الأهلية 424 فرعاً داخل العراق و1 خارجه. وعليه، تدير المصارف الحكومية السبعة 48,8% من شبكة الفروع، في حين تدير المصارف الأهلية الخمسون 51,2%. مع الاشارة أيضاً إلى أن مصرف الرافدين يدير شبكة الفروع الأكبر في العراق (154 فرع في الداخل) و(8 فروع في الخارج) يليه مصرف الرشيد (152 فرع).

وقد ارتفعت رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال هذا العام بنسبة 11.7 %مقارنة بالعام السابق لتبلغ (10.1) ترليون دينار مقابل (9.1) ترليون دينار نهاية عام 2014 ،تركزت نسبة الزيادة في رؤوس أموال المصارف الحكومية لتسجل نسبة نمو 49.9 % مقارنة بالعام السابق، أما المصارف الاهلية فسجلت نسبة نمو بلغ 4.2% عن العام السابق، وبالنسبة إلى الاهمية النسبية لرؤوس الاموال فقد استأثرت المصارف التجارية على النسبة الاكبر البالغة 56.1% ،تليها المصارف الحكومية لتسجل نسبة 22.2 % ، ثم المصارف الاسلامية بنسبة 18.7% ،أما المصارف الاجنبية فسجلت النسبة الادنى البالغة 3% من إجمالي رؤوس أموال المصارف . وعلى صعيد أهمية رؤوس أموال المصارف لهذا العام إلى الناتج المحلي الأجمالي فقد سجلت مانسبته 5.3% وهذه النسبة تعد نسبة متدنية مما يشير إلى أن رؤوس أموال المصارف ما زالت لا تفي باحتياجات المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي. (البنك المركزي العراقي ، التقرير الاحصائي السنوي 2015: 45).

شكل (1) هيكل الجهاز المصرفي العراقي 2015

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي ، التقرير الاحصائي السنوي 2015، ص3

ثانيا: الودائع لدى المصارف التجارية العراقية :

بلغت ودائع المصارف التجارية العراقية خلال عام 2015 (800818640) ترليون دينار حيث ازدادت بمبلغ (10887918) ترليون دينار بنسبة 1.38% من ودائع عام 2014 وزعت كما مبين في الجدول الأتي :

جدول(1) توزيع الودائع لدى المصارف التجارية - 2015(مليون دينار)

المصارف الحكومية	الحكومة المركزية	191822267	%27.8
	المؤسسات العامة	319656708	%46.2
	القطاع الخاص	179877508	%26
	المجموع للمصارف الحكومية	691356483	%86.3
المصارف الأهلية	الحكومة المركزية	174098	%0.2
	المؤسسات العامة	912526	%0.8
	القطاع الخاص	108375533	%99
	المجموع للمصارف الاهلية	109462157	%13.7
المجموع العام		800818640	%100

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية ، 2015: 27

من الجدول اعلاه توزعت الودائع على مصارف القطاعين العام والخاص، فقد استحوذت المصارف الحكومية التجارية على ما نسبته 86.3% من مجمل الودائع عام 2015، مقابل 13.7% للمصارف الأهلية. وتوزعت ودائع المصارف الحكومية كما يأتي:

1- 27.8% منها مصدره الحكومة المركزية؛
2- 46.2% مصدره المؤسسات العامة؛
3- 26% من القطاع الخاص .

في المقابل توزعت ودائع المصارف الأهلية كما يأتي:

1- 0.2% من الحكومة المركزية ؛
2- 0.8% من المؤسسات العامة ؛
3- 99% مصدره القطاع الخاص .

وتدل جميع هذه الأرقام على سيطرة المصارف الحكومية على سوق الودائع في العراق. كما يظهر أن المصدر الأساسي لودائع المصارف التجارية الحكومية هو الحكومة المركزية، والمؤسسات العامة، في حين أن مصدر ودائع المصارف التجارية الأهلية هو بشكل أساسي القطاع الخاص.

شكل (٢): توزيع الودائع لدى المصارف التجارية - ٢٠١٥(مليون دينار)

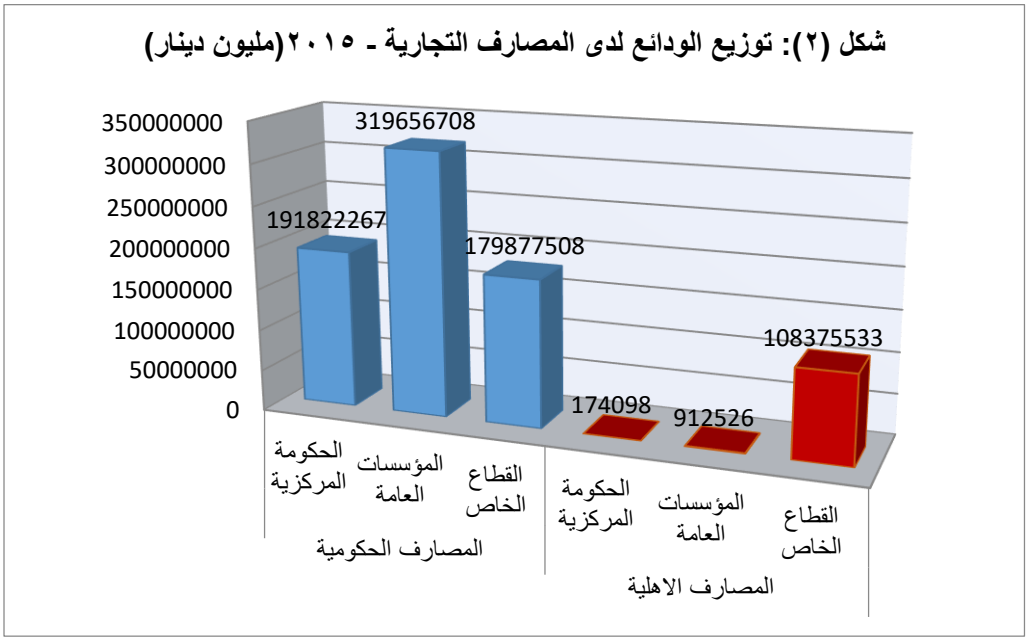

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1).

ثالثا:الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية:

بلغ الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف التجارية عام 2015 (465981717) ترليون دينار أذ ازداد بنسبة 19.6% من عام 2014 ووزع كما مبين بالجدول الأتي:

جدول(2)

الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية - 2015(مليون دينار)

المصارف الحكومية	الحكومة المركزية	130197368	%29.9
	المؤسسات العامة	92504681	%21.3
	القطاع الخاص	212554670	%48.8
	المجموع للمصارف الحكومية	435256719	%93.4
المصارف الاهلية	الحكومة المركزية	0	0
	المؤسسات العامة	0	0
	القطاع الخاص	30724998	%100
	المجموع للمصارف الاهلية	30724998	%6.6
المجموع العام		465981717	%100

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية ، 2015 : 29

من جدول توزيع الإئتمان النقدي المباشر المقدم من المصارف ، نلاحظ ان المصارف الحكومية قد أسهمت بنسبة 93.4% من مجمل الإئتمان الممنوح عام 2015 مقابل 6.6% اسهمت بها المصارف الأهلية. وتوزع الإئتمان النقدي المباشر المقدم من المصارف الحكومية بنسبة 29.9% للحكومة، و21.3% للمؤسسات العامة، و48.8% للقطاع الخاص. أما بالنسبة للائتمان النقدي المباشر المقدم من المصارف الأهلية، فقد توجه كله للقطاع الخاص. وعلى الرغم من التوسع لا يزال الإئتمان الممنوح من المصارف التجارية دون المستوى المطلوب. وللدلالة على ذلك نشير هنا إلى أن نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مايقارب 9.4 % ، فيما بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي (غير النفطي) مايقارب 13.9% وهي نسبة لا يعتد بها كثيرا في تعزيز النشاط الائتماني المحفز للنمو و استهداف الانشطة الاقتصادية الاخرى والتحول نحو تنويع مصادر الدخل.

شكل (٣): الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية - ٢٠١٥
(مليون دينار)

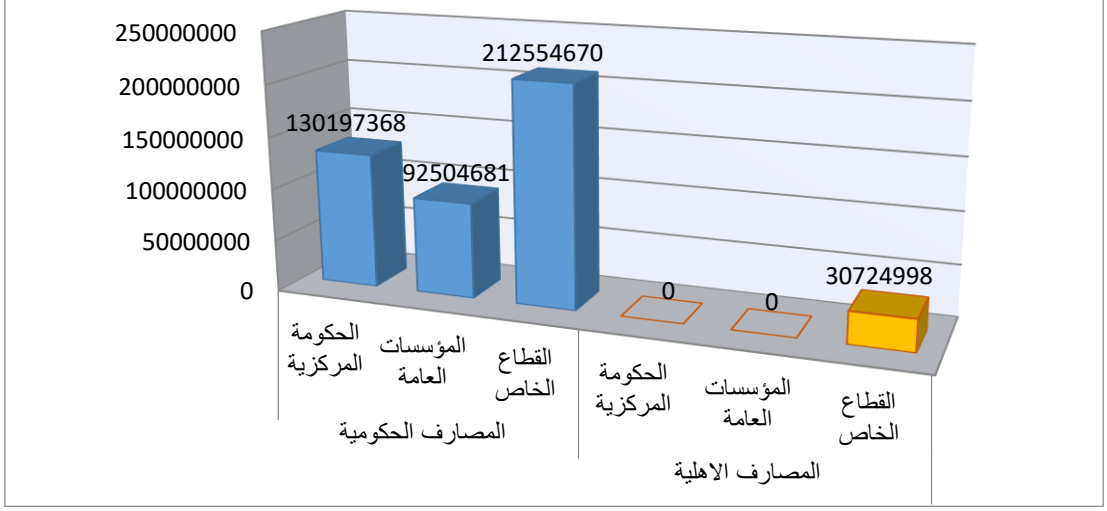

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2).

اما الائتمان النقدي الممنوح للقطاعات المختلفة فقد بلغ (36752686) ترليون دينار موزع حسب الجدول الأتي:

جدول (3) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية- 2015(مليون دينار)

الانشطة	المبالغ	النسبة %
الزراعة والصيد	2.038.158	%5.5
التعدين	368	%0.1
الصناعة التحويلية	2.396.690	%6.5
الماء،الكهرباء والغاز	817.686	%2.2
التجارة، المطاعم والفنادق	5.246.398	%14.2
النقل،التخزين والمواصلات	2.181.929	%5.9
التمويل والتأمين	1.328.025	%3.6
خدمات المجتمع	14.302.979	%38.9

العالم الخارجي	39.154	%0.2
التشييد والبناء	8.401.299	%22.9
المجموع الكلي	36.752.686	%100

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2015 : 37

خصصت المصارف التجارية الحكومية والأهلية تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة لعام 2015 بنسبة 5.5% من قروضها لقطاع الزراعة والصيد،و 0.1% التعدين، و 6.5% الصناعة التحويلية، و2.2% على قطاع الماء و الكهرباء والغاز، و14.2% التجارة، المطاعم والفنادق ،و5.9%النقل والتخزين والمواصلات ، 3.6% التمويل والتأمين ، و38.9% خدمات المجتمع، 0.2% العالم الخارجي ،22.9% التشييد والبناء.

يتضح مما تقدم ان اعلى نسبة من الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعام 2015 موجهة الى قطاع خدمات المجتمع واقل نسبة الى قطاع التعدين.

رابعا: الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية :

بلغ الائتمان التعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية عام 2015 (666153627) ترليون دينار وأنخفاض بنسبة 20.4% عن العام السابق وزع كما مبين بالجدول الأتي:

جدول(4) الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية - 2015(مليون دينار)

المصارف الحكومية	الحكومة المركزية	221535041	%50
	المؤسسات العامة	147860109	%27.3
	القطاع الخاص	171591022	%31.7
	المجموع للمصارف الحكومية	540986172	%81.2
المصارف الاهلية	الحكومة المركزية	973199	%0.8
	المؤسسات العامة	0	0
	القطاع الخاص	124194256	%99.2
	المجموع للمصارف الاهلية	125167455	%18.8
المجموع العام		666153627	%100

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2015 : 29

من جدول توزيع الإئتمان التعهدي المقدم من المصارف، نلاحظ ان المصارف الحكومية قد ساهمت بنسبة 81.2% من مجمل الإئتمان الممنوح عام 2015 مقابل 18.8% ساهمت بها المصارف الأهلية. وتوزع الإئتمان التعهدي المقدم من المصارف الحكومية بنسبة 50% للحكومة، و27.3% للمؤسسات العامة، و31.7% للقطاع الخاص. أما بالنسبة للائتمان التعهدي المقدم من المصارف الأهلية، بنسبة 0.8% للحكومة،والباقي 99.2% كله توجه للقطاع الخاص.

شكل (٤): الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية - ٢٠١٥ (مليون دينار)

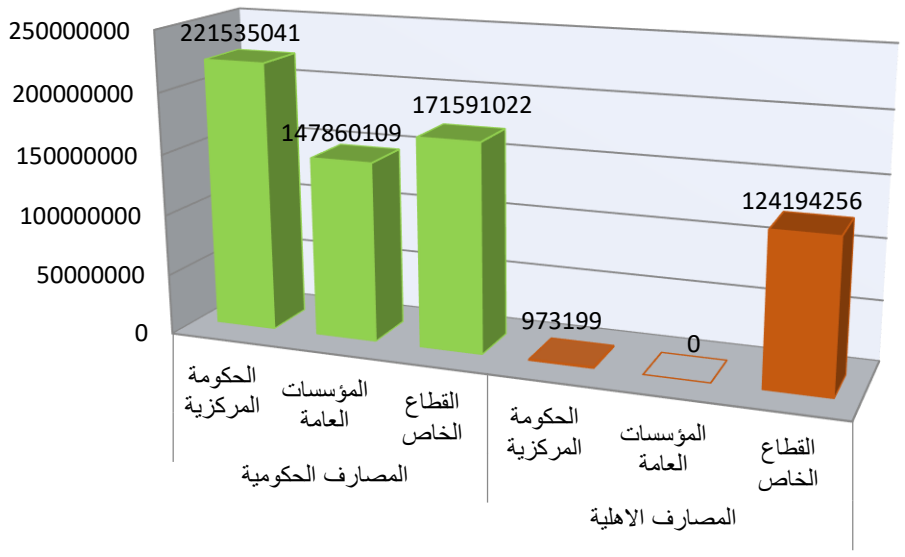

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4).

اما الائتمان التعهدي الممنوح للقطاعات المختلفة فقد بلغ (40,533,154) ترليون دينار موزع حسب الجدول الأتي:

جدول(5) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية- 2015(مليون دينار)

الانشطة	المبالغ	النسبة %
الزراعة والصيد	152,951	%0.4
التعدين	1,898	%0.1
الصناعة التحويلية	260,952	%0.6
الماء،الكهرباء والغاز	230,172	%0.5
التجارة، المطاعم والفنادق	32,443,666	%80
النقل،التخزين والمواصلات	104,359	%0.3
التمويل والتأمين	635,534	%1.6
خدمات المجتمع	3,364,380	%8.3
العالم الخارجي	2,266,148	%5.6
التشييد والبناء	1,073,094	%2.6
المجموع الكلي	40,533,154	%100

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2015 : 37

قدمت المصارف التجارية الحكومية و الأهلية الائتمان التعهدي الى القطاعات الإقتصادية لعام 2015 نسبة 0.4% الى قطاع الزراعة والصيد،و 0.1% التعدين، و 0.6% الصناعة التحويلية، و0.5% على قطاع الماء و الكهرباء والغاز، و80% التجارة، المطاعم والفنادق ،و0.3% النقل والتخزين والمواصلات ، 1.6% التمويل والتأمين ، و8.3% خدمات المجتمع، 5.6% العالم الخارجي ،و2.6% التشييد والبناء.

يتضح مما تقدم ان اعلى نسبة من الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعام 2015 موجهة الى قطاع التجارة ، المطاعم والفنادق واقل نسبة الى قطاع التعدين.

خامسا: الأستثمارات لدى المصارف التجارية

سجلت استثمارات المصارف التجارية العاملة في العراق ارتفاعا بنسبة بلغت 9.81% مقارنة بالعام 2014 ، لتصل الى (13.01) ترليون دينار منها (11.03) ترليون دينار للمصارف الحكومية و (2) ترليون دينار للمصارف الأهلية بنسبة مساهمة بلغت (84.8%) و (15.2%) على التوالي من اجمالي الأستثمارات نهاية عام 2015.

وبالمقارنة مع مؤشرات الأستثمار لعام 2014 فقد سجل رصيد المصارف الحكومية (5.1) ترليون دينار والمصارف الأهلية (2) ترليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (71.9%) و (28.1%) على التوالي من اجمالي الأستثمارات.

اما نسبة الأستثمارات الى الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015 فبلغت (6.8%) وهي نسبة قليلة قياسا بالحد الادنى المقبول ضمن مؤشرات التنمية المستدامة البالغ (15%- 20%) (البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق : 57).

مما سبق يتبين أن استثمارات المصارف التجارية في تزايد لحد ما الا انها لازالت تستثمر بنسب منخفضة مما يثبت فرض البحث المتمثل في تدني دورها في تنشيط اقتصاد البلد.

سادسا: كفاية رأس المال

تسعى الأجهزة الرقابية على الدوام إلى ترسيخ الأستقرار في النظام المالي من خلال التأكيد على ضرورة احتفاظ المصارف بالحد الأدنى من رؤوس أموالها لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها و استيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطاتها، وعليه فقد تضمن معيار رأس المال المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي أن يحتفظ كل مصرف بنسبة كفاية رأس مال لاتقل عن (12%) كحد أدنى لرأس المال الأساس من الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية وذلك للحفاظ على نظام مصرفي أكثر استقرار.

تشير البيانات المتعلقة بكفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية خلال عام 2015 إلى أن نسبة كفاية رأس المال ارتفعت لدى مصرف الرافدين إلى (4%) مقارنة بنسبة (3%) عام 2014 التي مازالت أقل من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي مما قد يعرضه للمخاطر في حال منحه للائتمانات، أما في ما يخص مصرف الرشيد فتراوحت النسبة بين (10%) و (72%) وفي المصرف الصناعي فقد سجلت بين (132%- 155%)، فيما تراوحت نسبة كفاية رأس المال في المصرف الزراعي التعاو ني بين (48%- 50%)، وسجلت النسبة بين (17%- 18%) لدى المصرف العقاري، أما المصرف العراقي للتجارة فسجلت النسبة بحدود (50%- 63%).

أما بالنسبة للمصارف الأهلية فيلاحظ تفاوت نسب كفاية رأس المال لديها، حيث سجلت أقل نسبة لرأس المال لدى مصرف الأقتصاد، إذ تراوحت بين (17%- 22%)، فيما سجل المصرف التجاري العراقي نسبة تراوحت بين (207%- 878%)، ومصرف الائتمان بين (300%- 312%) وهي النسبة الأعلى المسجلة لدى المصارف الأهلية.

ومن جانب آخر تفاوتت نسب كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف الأجنبية حيث سجل مصرف ستاندرد تشارترد نسبة (0%- 2%) وهي نسبة متدنية جدا، فيما سجل مصرفا لبنان والمهجر ومصرف انتركونتنتال النسب الأعلى، إذ تراوحت النسبة للمصرفين بين (142%- 211%) و (165%- 186%) على التوالي (البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق : 59).

وتعزى النسب العالية لكفاية رأس المال الى أن المصارف لم تمنح ائتمان او قروض قياسا برؤوس اموالها واقتصرت عملية منح الائتمان على قروض بمبالغ قليلة بفوائد عالية لا تشجع على الأقتراض.

المبحث الرابع :الأستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات:

1- تدني نسبة أهمية رؤوس أموال المصارف الى الناتج المحلي الأجمالي لعام 2015، مما يشير إلى أن رؤوس أموال المصارف ما زالت لا تفي باحتياجات المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي.
2- سيطرت المصارف الحكومية على سوق الودائع بالنسبة للمصارف الأهلية حيث أن المصدر الأساسي لودائع المصارف التجارية الحكومية هو الحكومة المركزية، والمؤسسات العامة، في حين أن مصدر ودائع المصارف التجارية الأهلية هو بشكل أساسي القطاع الخاص.
3- لتوسع طفيف في الائتمان النقدي الممنوح اذ لا يزال دون المستوى المطلوب بسبب تردد المصارف بمنح الائتمان لضعف الضمانات المقدمة لقاء منحه وهو أمر ناجم عن مخاطر السوق النظامية.
4- ان نسب الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ، وغير النفطي لا يعتد بها كثيرا في تعزيز النشاط الائتماني المحفز للنمو واستهداف الانشطة الاقتصادية الاخرى والتحول نحو تنويع مصادر الدخل.
5- زيادة في الائتمان التعهدي الأجمالي الممنوح من قبل المصارف التجارية عام 2015 عن الائتمان النقدي الممنوح الى القطاعات الاقتصادية المختلفة.
6- تدني نسبة الأستثمارات الى الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية قياسا بالحد الادنى المقبول ضمن مؤشرات التنمية المستدامة.
7- تفاوت نسب كفاية رأس المال بين المصارف الحكومية والاهلية، حيث ان النسبة الأعلى مسجلة لدى المصارف الأهلية والأجنبية.

التوصيات:

1. إعادة تقييم ادوات السياسة النقدية والعوائد المتحققة من خلال خلق توازن بين العائد والمخاطرة لتشجيع التوجه نحو الائتمان النقدي.
2. تنظيم الائتمان التعهدي ووضع الية تنظم منحة وفق نسبة معينة من رأسمال المصرف واحتياطاته ومراحل تقدم المشاريع الاستثمارية .
3. الحاجة الى تبني نماذج جديدة لتمويل مشروعات البنية التحتية لما لها من دور فعال في تنشيط الاقتصاد وتهيئة بيئة محفزة لجذب الاستثمارت.
4. العمل على إجراء إصلاحات تشريعية واقتصادية وذلك بهدف تحسين بيئة الأعمال مما يساهم في جذب الاستثمارت المباشرة من أجل الارتقاء بمستوى النمو والتشغيل.
5. استخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة التي تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي وتطوير أنظمة العمليات المصرفية القائمة لتتناسب مع الظروف الجديدة والأنظمة العالمية.

المصادر العربية :

- ا لعمارة ، جمال . ((المصارف الإسلامية))، دار النبأ ، الجزائر، 1996.
- بن هاني ، حسين . ((اقتصاديات النقود والبنوك)) ، دار الكندي ، الأردن ، 2003 .
- أبو حمد علي ، ورضا صاحب . ((ادارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)) ، دار الفكر للطباعة للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2002 .
- عوض الله ، زينب ، والفولي أسامة . ((أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي))، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2003.
- القزويني ، شاكر . ((محاضرات في اقتصاد البنوك)) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- الأمين الأرباح ، صالح . ((اقتصاديات النقود والمصارف)) ، مطبعة الدار الجماهيرية ، ليبيا، 1991 .
- مبارك ، عبد النعيم .((مبادئ الاقتصاد)) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 .
- الصيرفي ، محمد . ((ادارة المصارف)) ، دارالوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2007.
- سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، الدار الجامعية ، مصر، 1993.
- شيحة ، مصطفى رشدي . ((الاقتصاد نقدي المصرفي))، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، 1981 .
- نجيب ، نعمة الله ، ويونسى محمود ، ومبارك عبد النعيم . ((اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية)) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001.

المصادر الاجنبية:

- Benhalima , Ammour , pratique des techniques bancaires , Edition dehlab , Alger, 1997.

- Gauchon , Pascal , Vocabulaire d'Actualité économique, Edition marketing (édition des préparations grandes écoles Médecine), Paris,1994.
- Silem , Ahmed , Jean-Marie Albertini , Economie, 5eme edition, Dalloz, Paris, 1995 .

الدوريات:

- بيانات البنك المركزي العراقي ، التقرير الاحصائي السنوي ، 2015.
- بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية ، 2015.